واما القدرة الحادثة فقد ذكرنا انها لا تتعلق بالضدين
وانما تتعلق بما وقع منهما وقارنته القدرة فلو يكون خلوف
المعلوم متعلق القدرة الحادثة وان فرع على مذهب
ابن سريج ومن وافقه من اصحابنا فالقدرة صالحة لخلوف
المعلوم وان لم يقع من المقدورين التي هي صالحة لكل واحد
منهما على البدل الا لاحدهما واعلم ان الاختلاف في
هذه المسئلة لا يتحقق لعدم توارد المختلفين على مورد
واحد وذلك ان خلوف المعلوم يصح ان يقال انه غير
مقدور بمعنى ان القادر لم يوقعه ويصح ان يقال هو
مقدور بمعنى انه متمكن من ايقاعه فواحد ينظر الى
الوقوع فيقول ما علم الله ان لا يقع فلو يقع قطعا فلا
معنى لتعلق القدرة بالمقدور مع ان القادر لا يوقعه
وآخر يقول القادر متمكن من ايقاعه وان لم يوقعه وهو
ممكن باعتبار ذاته وتعلق العلم بانه لا يقع لا ينفي امكانه
وصلاحية القدرة لا قصور فيها وقد قام الدليل على
عموم تعلقها بجميع الممكنات فيجب القول بكونه مقدورا
فصار حاصل هذه الدعوى معبرا عنه بلفظ مشترك فلا
يقع التناقض بين الخصمين في الدعوى فكان النفي والاثبات
في اللفظ غير جار على حكم النقيضين فصح القول الذي
ذكره ان الاختلاف في هذه المسئلة والاضطراب لا محال
له فصل يشتمل على الرد على القائلين بالتولد مذهب
اهل الحق ان القدرة الحادثة لا تأثير لها في الوجود
وهي متعلقة بمقدورها لا تتعلق بمقدور الا في
محلها وما خرج عن محلها فلا نسبة بينه وبين القدرة
والمعتزلة قد سبق ان مذهبهم ان العبد خالق مخترع

وافقوا

وافقوا ان القدرة الحادثة لا تتعلق مباشرة الا بالمقدور
الذي في محلها غير انهم يرون ان ما في محلها سبب يوجد
به ما هو خارج عن محلها وزعموا ان السبب مقدور
والمسبب ايضا مقدور بواسطة ايقاع السبب ولم
يذكروا تولدا في محل القدرة الا العلم الحاصل بالنظر فان
النظر عندهم يولده في محل القدرة عليه وهذا المذ هب
انما احتذوه من مذهب الفلاسفة في الاسباب الطبيعية
فانهم زعموا ان الطبيعة تؤثر في مفعولها ما لم يمنعها مانع
ولم يجروها مجرى العلل العقلية الموجبة لذواتها اذ لا يجوز
ان يمنعها مانع فاخذ المعتزلة ذلك ولم يسموه تولدا ولم يجعلوا
حكم السبب المولد بمثابة حكم العلة العقلية لجواز ان
يمتنع التولد لمانع سماوره والمباينة كي لا يظهر ماخذهم
فقالوا هو فعل فاعل السبب وهذا اذا تحقق لم يكن له
حاصل فان الاثر الواحد يمتنع ان يكون ثابتا لمؤثرين
فمن ضرورة القول بتاثير السبب فيه امتناع تاثير
القادر فيه وقول القائل هو يؤثر فيه بواسطة
السبب يؤول حاصل القول فيه الى انه فعل سببه كما
ان البارى عندهم فعل العبد وهو مخترع لفعله ولم
يكن فعله فعلا لله تعالى غير انهم امتنعوا من ان يقولوا
فعل العبد مقدور للبارى بواسطة انشاء فاعله لانهم
يرومون في اصلهم قطع نسبة القبائح اليه ولو
التزموا مثل ذلك في الفاعل لاوجبوا نسبة القبيح اليه
اذ هذه النسبة في الخير كهي في الشر واذا تساوى
معقولية الاضافة في السبب والفاعل لم يبق الا

هب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)